وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل:

السماح لغير اليمنيين بالعمل التجاري أحدث ردود فعل ايجابية

اليمن تعمل على استكمال مقومات ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة

صنعاء / سبأ:

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل أن الوزارة تعمل حاليا على أتمتة الخدمات التي تقدمها عبر نظام معلوماتي حديث يتصف بالمرونة، لتمكين طالبي الخدمة من إكمال معاملاتهم عبر شبكة الانترنت، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في إطار المساعي لإعادة هيكلة الوزارة وتطوير إجراءات العمل فيها بما يلبي المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها .. مشيرا إلى إن الوزارة ستعمل على بناء قدرات موظفيها بما يتواكب مع المتطلبات الإدارية والتقنية لرفع كفاءة الوزارة بشكل عام.

وأشار الوزير المتوكل في حديث لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إلى إن تعديل المادة ٢٨ من القانون التجاري، فيما يتعلق بفتح المجال لغير اليمنيين للعمل التجاري والاستيراد احدث ردود فعل ايجابية على مستوى التجارة وآفاق الاستثمار.. موضحا انٍ الوزارة تلقت استفسارات واهتماماً بهذا الشأن من رجال الاعمال عرب واجانب، ومن المتوقع وصول وفد من غرفة الحبوب بمصر للتباحث بهذا الشأن، كما ابدى رجال أعمال إماراتيون اهتماماً بتوسيع نشاطهم بما يعزز المنافسة ويخفض الأسعار.

وقال " ان هذه الخطوة تأتي في اطار تشجيع المنافسة وكسر الاحتكار الموجود لخدمة المستهلك بحصوله على خدمات منافسة باسعار معقولة، لاننا نعلم ان هناك إشكالات واختناقات تحدث بين الحين والآخر نتيجة عدم توفر كميات كافية من المواد والسلع الأساسية خاصة القمح والدقيق في السوق المحلية مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاعها، وبالتالي نشعر بالوطأة على المواطن في الأسواق من خلال هذه الإشكاليات، ومن هنا فإن فتح المجال سيدخل مستوردين جدد سيوفرون كميات إضافية مما يخلق نوعا من التنافس في توفير أفضل جودة بأقل سعر ممكن".

وأضاف " رغم الانتقادات التي وجهت للتعديل، الا ان التحرير الكامل للاقتصاد اليمني، ضروري لاننا نعيش في ظل اقتصاد معولم ولا يمكن أن نخرج عن هذا الإطار او نعيش في اقتصاد مغلق ، بل يجب علينا أن نعمل على الاندماج في هذا الاقتصاد ومحاولة معالجة أية إشكاليات أو إختلالات في الاقتصاد اليمني وتصب في المعالجات المحلية رفع كفاءة العامل والتاجر والمنتج اليمني".

ولفت وزير الصناعة والتجارة إلى ان اللجنة الفنية الخاصة بمراجعة التشريعات الاقتصادية والتجارية التي شكلها مجلس الوزراء مؤخرا ستجتمع الاسبوع القادم لمراجعة كافة القوانين وبما يعكس التوجه نحو تعزيز المنافسة وحرية السوق، وبحيث تنسجم مع اتجاه اليمن للاندماج في منظومة مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية.

وقال " ستتم مراجعة كافة القوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية، بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية ومع القطاع الخاص والإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، وبحيث نتجاوز أي اختلاف مستقبلي سواء في مجلس النواب أو في الأطر الدستورية المختلفة فيما يتعلق بهذه المنظومة، وبما يوفر لنا اختصار مسيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي والإقليمي ، وأيضا يسهل أو يحقق المنافع المتوخاه للاقتصاد اليمني وأيضا للمستهلك فيما يتعلق بتوفر السلع بكميات مناسبة من خلال آلية المنافسة وبسعر مناسب" .

وأكد الوزير المتوكل أن اليمن تعمل على استكمال مقومات ومتطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية .. متوقعا ان يكون ذلك نهاية العام المقبل.

وقال " انضمام اليمن للمنظمة ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لدمج الاقتصاد اليمني في النظام التجاري العالمي ، مما يتطلب مواءمة التشريعات المتعلقة بالتجارة".

وأوضح ان الوزارة بدأت حاليا في تنفيذ مشروع تسهيل إجراءات بدء الأعمال التجارية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية .. مبينا ان هذا المشروع سيؤدي الى تقليص الوقت والكلفة اللازمين لبدء الاعمال التجارية، وتشجيع الاعمال الجديدة للمحليين والاجانب مما سينعكس بشكل ايجابي ومباشر على سوق العمل في اليمن، وتوفير الآلاف من فرص العمل بما يدفع بعجلة الاقتصاد الوطني ويساهم في تحسين دخل الفرد وتطوير قدراته الاقتصادية اضافة الى زيادة ايرادات الخزينة العامة.

وقال " هذا المشروع يستهدف تحسين بيئة العمل تحديدا ومناخ الاستثمار بشكل عام في اطار خطط الحكومة لتطوير هيكلها الاقتصادي وتحديث نظامها الاداري بهدف تحقيق التنمية وتحسين معيشة المواطن".

وأكد الوزير المتوكل ان الحكومة عملت على اتخاذ اجراءات فورية لتحسين بيئة الأعمال ترجمة للبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، من خلال التعاون مع العديد من المنظمات الدولية.

وقال " لقد انتهينا من تجربة نظام التسجيل الالكتروني واختبارات الكفاءة للتاكد من فاعليته، مما يجعلنا الجهة الحكومية الأولى في هذا المجال، وسوف نبدأ تطبيق النظام في تسجيل فروع الشركات الأجنبية، يليها الأنواع الأخرى من التسجيل والتي تمثل ايضا بداية لاعادة هيكلة الوزارة وتطوير إجراءات العمل فيها بما يلبي المهام والمسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتق الوزارة ومكاتبها".

وأكد الدكتور المتوكل ان الوزارة ستعمل على بناء قدرات موظفيها بما يتواكب مع المتطلبات الإدارية والتقنية لرفع كفاءة الوزارة بشكل عام..موضحا ان سلاسة وسهولة الإجراءات ستسمح باستحداث العديد من الخدمات للقطاع الخاص والحكومي مثل إجراء الأبحاث والدراسات على الأسواق العالمية وتوعية الشركات المحلية باسعار السلع واماكن الحصول على المواد الخام للمصنعين المحليين، والمساعدة في فتح اسواق جديدة للمصدرين وتوعيتهم بمواسم التصدير لهذه السلع .

وفيما يتعلق بقضية الأسعار جدد الوزير المتوكل التأكيد على أن الأسعار تعود إلى العرض والطلب .. مشيرا الى ان دور الدولة يكمن في تعزيز التنافسية ومنع الاحتكار والتدخل في إتجاه توفير السلع وتأمين الاستقرار السعري.

وقال " العمل مع القطاع الخاص في هذا الموضوع جانب أساسي ولا يمكن أن نغفل دوره في السوق، والحكومة تؤكد أهمية الشراكة والتواصل لإستقرار السوق، وقد بدأنا بعدة آليات وسنعززها للعمل المشترك الذي يضمن المنفعة للمنتج أو المستورد، وفي ذات الوقت دون الإضرار بالمستهلك، ونعمل على تعزيز قدرات الوزارة في مجال مكافحة الاحتكار باعتبارها نقطة الضعف في أي سوق ونقوم بتعزيز آليات المراقبة في مكاتب الوزارات بالتنسيق مع السلطة المحلية.

وأضاف " رقابة الأسواق مستمرة بشكل يومي والتوعية بأهمية إشهار الأسعار عنصر أساسي وكذلك هناك دور آخر للحكومة في إشراك المؤسسة الإقتصادية في استيراد السلع الأساسية بما يجعلها متوفرة بشكل منتظم وبما يوفر مخزونا إستراتيجيا من السلع الأساسية".

واعلن وزير الصناعة والتجارة تفعيل مهام غرف العمليات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة، وفرق الضبط القضائي التي تعمل على مدار الساعة في الامانة وكافة محافظات الجمهورية لرصد الأوضاع التموينية وحركة الاسعار وضبط المخالفات المتعلقة بالاوزان والمقاييس واي نوع من انواع الغش التجاري، اضافة الى مخالفات عدم اشهار الاسعار، واحالة المخالفات بسرعة الى النيابة المختصة.. مؤكدا ان هناك تنسيقاً في هذا الاطار مع امين العاصمة ومحافظي المحافظات والمجالس المحلية والاجهزة القضائية.

وقال" مع هذه التحركات الميدانية، نأمل ان يلمس المواطن الاثار الايجابية الواضحة لذلك في القريب العاجل".

وتطرق الدكتور المتوكل الى الصعوبات التي تواجه نمو الصناعات التحويلية..مشيرا الى ان المسوح التي تم إجراؤها منذ سنوات عديدة حول دور وامكانيات قطاع الصناعات التحويلية أشارت الى وجود بعض الصعوبات والمعوقات الذي يواجهها نمو هذا القطاع ابتداء بقضية اشكالية الأراضي وتكاليف البنية التحتية وكذا الجانب التمويلي.

وقال " الدولة اتخذت إجراءات لمواجهة مثل هذه الصعوبات وبالدرجة الأولي فيما يتعلق بالسعي لإنشاء مناطق صناعية علي امتداد الوطن هذه المناطق الصناعية سواء تم تطويرها من قبل المطورين من القطاع الخاص أو من قبل الدولة، ستعالج اشكالية قضية الأراضي وقضية البنية التحتية دون أدني شك ونحن نسعي بشكل حثيث حالياً لاستكمال الإجراءات المتعلقة بإنشاء هذه المناطق خاصة بعد أن تم إعلان المنطقة الصناعية في عدن من خلال المنافسة الدولية وتم تأهيل بعض المتقدمين وسيتم استكمال الإجراءات الخاصة بهذا الشأن ثم نتبعها بعد ذلك في المناطق الصناعية الأخرى".

وأوضح ان قطاع الصناعات التحويلية من القطاعات الواعدة لتوفر المواد الخام الاساسية لنمو هذا القطاع في الجانب الزراعي والسمكي أو المحاجر والمناجم الذي تتوافر في اليمن الكثير منها..مبينا ان وجود عمليات صناعية لهذه المواد الخام محليا يزيد من القيمة المضافة لهذا القطاع وفي ذات الوقت تخلق فرص عمل تساعد علي امتصاص أيد عاملة سواء التي تعاني من البطالة حاليا أو الأجيال القادمة من الشباب الذين يدخلون سوق العمل.

الوزارة تنفذ حاليا مشروع تسهيل إجراءات الأعمال التجارية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

قطاع الصناعات التمويلية من القطاعات الواعدة في اليمن لتوفر المواد الخام

في دراسة حكومية وتقارير رسمية:

تراجع ظاهرة تهريب الأطفال في عامي 2005 - 2006م

يعود إلى التنسيق والجهود المشتركة مع دول الجوار

صنعاء / سبأ:

أكدت الحكومة اليمنية أن نشاطها في مكافحة ظاهرة تهريب الأطفال خلال عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م وبالتنسيق بين جميع الشركاء لمواجهة المشكلة أدى إلى تناقص أعداد الأطفال المهربين في تلك الفترة ووصل أدنى مستوياته عام ٢٠٠٦م إلى (٩٠٠ طفل) مقارنة بـ٩٧٦٥ طفلا وطفلة في عام ٢٠٠٥ المرحلين فقط من منفذ حرض الحدودي مع المملكة العربية السعودية نسبة الذكور منهم ٩٦ ٪ والإناث نحو ٤٪ ،حسب إحصائية منظمة «اليونيسيف».

علي صالح عبد الله

وقال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع التنمية الاجتماعية على صالح عبدالله إن العامين الماضيين تميزا بدخول الحوار والتنسيق مع دو ل الجوار خاصة المملكة العربية السعودية الشقيقة الى أعلى درجاته بتشكيل اللجان المشتركة التي تعقد اجتماعات منتظمة لتنسيق الجهود والاتفاق على العديد من الإجراءات المشتركة وخاصة تحسين إجراءات التعامل مع الأطفال عند القبض عليهم في الجانبين .

وبين وكيل الوزارة في دراسة أعدها حول الظاهرة قدمت إلى المؤتمر الإقليمي الثاني لوقاية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال المنعقد مؤخرا بالعاصمة صنعاء حصلت (سبأنت) على نسخة منها – أن تهريب الأطفال من اليمن إلى دول الجوار مرتبط بظاهرة الفقر التي أخذت بالاتساع والانتشار منذ منتصف التسعينيات ومازالت تلقي بظلالها السلبي على مختلف مناحي الحياة وتلحق الأضرار بالعديد من الفئات والشرائح الاجتماعية بل وتصبح إشكالية اجتماعية واقتصادية مزمنة ذات أولوية أمام الدولة والمجتمع بل لم يغب عن الدولة أن المعالجات للعديد من الظواهر المختلفة السلبية لا يكون إلا بمعالجة الأسباب والعوامل الجذرية لظاهرة الفقر.

وأشارت الدراسة إلى ان السنوات الممتدة من عام ١٩٩٧م وحتى عام ٢٠٠٣م كانت ظاهرة تهريب الأطفال في تزايد نتيجة تزايد نسبة الفقر في المجتمع ومازال الوضع بحاجة لجهود أكبر في مجال مكافحة الفقر وهو ما اتجهت إليه الدولة بكامل مؤسساتها وأجهزتها المركزية والمحلية خصوصاً خلال الأعوام ٢٠٠٠م – ٢٠٠٦م

وخاصة إقرار وتنفيذ الإستراتيجية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥م والبدء بتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر للفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م.

وقال الوكيل على صالح عبدالله أنٍ مشكلة تهريب الأطفال أخذت مؤخراً تستحوذ على اهتمام الرأي العام المحلي والمنظمات الدولية والدول المجاورة التي تشكل مناطق استقبال غير قانونية لهؤلاء الأطفال الذين يعانون الكثير من أضرار ومخاطر التهريب بل وتعرض البعض منهم للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والذي يتنافى مع أبسط الحقوق الإنسانية التي تضمنتها المواثيق والعهود الدولية وخاصة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .

و كشف عن وجود حالات تعذيب وإساءة للأطفال المهربين أثناء عملية التهريب تتمثل في الضرب والإساءة أثناء التسلل والحبس عند القبض عليهم ،وتعرض بعضهم للتحرش الجنسي من قبل المهربين أنفسهم أو قُطّاع الطرق ، والإجهاد البدني والتأزم النفسي والخوف والقلق من الإمساك بهم أثناء التهريب، و عدم الحصول على الاحتياجات الأساسية بشكل كاف مثل الطعام والدواء ، والنهب والسرقة لممتلكاتهم من قبل قُطّاع الطرق أو مصادرة وإتلاف بضائعهم من قبل الجنود.

وأكد الوكيل أن إجراءات وتدابير مكافحة الظاهرة للفترة القادمة أصبحت مع بداية عام ٢٠٠٧م محل اهتمام الأجهزة الحكومية المحلية والمركزية أكثر من ذي قبل .

موضحا ان دائرة التنسيق مع المنظمات الدولية وخاصة اليونسيف ومع منظمة الهجرة الدولية اتسعت وان هناك تواصلاً مستمراً وبصورة فاعلة مع المملكة العربية السعودية الشقيقة .. لافتا إلى ان الأشهر الماضية ابتداءً من منتصف عام ٢٠٠٦م وحتى مطلع العام ٢٠٠٧م عقدت العديد من اللقاءات بين الجانبين اليمني والسعودي لتكثيف الجهود وتنسيقها.

ولفت على صالح عبدالله إلى أن الإجراءات والتدابير الجديدة التي اتخذت ويجب استكمالها تمثلت بعقد اجتماعات دورية ما بين الأجهزة المختصة في اليمن والسعودية وبمشاركة منظمة اليونسيف في كل من صنعاء والرياض وجدة، وإقرار خطة عمل لمكافحة الظاهرة تحدد مسؤولية كل جهة، والاتفاق بين الجانبين اليمني والسعودي وبالتعاون مع منظمة اليونسيف على تنفيذ دراسة مشتركة للظاهرة، والتنسيق والتركيز على المناطق الأكثر تهريباً للأطفال وتنفيذ عدد من الإجراءات التنموية والاجتماعية ومنها توفير الضمان الاجتماعي والقروض الصغيرة وتنفيذ دورات توعية والتعريف بالظاهرة تبادل المعلومات والخبرات بشأن الظاهرة بين الأجهزة اليمنية والسعودية ذات العلاقة.

وعن أسباب نمو ظاهرة تهريب الأطفال ارجع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ذلك إلى تأخر الاعتراف بالظاهرة من قبل الدولة والمجتمع والقصور الشديد في أدوار أجهزة الإعلام فيما يخص التوعية بالظاهرة وتأثيراتها السلبية على الأسرة والمجتمع وعلى حقوق الطفل ،وضعف وعي الأسر بالمخاطر التي يتعرض لها الأطفال وانتشار الأمية بين أفراد الأسرة وعدم معرفة بعض الأسر بسن العمل القانونية ، ومحدودية إمكانية المنافذ لدى الأجهزة الحدودية وضعف المراقبة للحدود لاتساعها ووجود مهربين محترفين ، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد أفراد الأسرة وشيوع الأسرة الممتدة والمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق رب الأسرة.

تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة تهريب الأطفال تنتشر في محافظات : حجة، والمحويت، وعمران، وصعدة والحديدة، ، ولحج، و تفاوتت مؤشرات البيانات الحقيقية لمستوى التهريب حيث قدر ارتفاعها خلال الخمس السنوات الخمس الماضية إلى " ٣٩ " ألف حالة،منها أكثر من تسعة آلاف حالة خلال العام ٢٠٠٤م.

خلال اختتام دورة للكوادر المالية في مأرب

الزوكا : ضرورة محاربة الفساد المالي والإداري وتحسين مستوى الأداء

مأرب / محمد سالم الجداسي:

دعا الاخ عارف عوض الزوكا محافظ مأرب الى اهمية رفع مستوى التحصيل لايرادات الدورة وتنميتها خدمة للوطن والمواطن وبما يخدم المشاريع الخدمية والتنموية على مستوى المحافظة والمديريات.

وشدد في كلمة القاها في حفل اختتام البرنامج التدريبي لمدراء المالية والوحدات الحسابية ومدراء الشؤون المالية والحسابات في المحافظة على ضرورة محاربة الفساد المالي والاداري وتحسين مستوى الاداء.

ودعا الاخ عارف عوض الزوكا في الحفل الذي حضره ايضا مدراء الشؤون المالية والحسابات في المديريات وفروع الوزارات والمؤسسات والهيئات الى ضرورة تكاتف الجهود لاحداث تنمية شاملة على مستوى كافة القطاعات والحفاظ على المال العام وتصحيح الاوضاع المالية والادارية .

وكانت قد القيت كلمة عن الادارة العامة للمالية واخرى عن المشاركين وقد تم التأكيد خلال هاتين الكلمتين على اهمية التدريب والتأهيل للعاملين لمواكبة التطوير والتحديث في المجال المالي والمحاسبي وتحسين مستوى الاداء في هذا الميدان.

يذكر ان هذه الدورة قد استمرت ثمانية وعشرين يوما وشارك فيها ٨٦ متدربا.

في اليوم التدريبي للمزارعين في لحج

تمكين المزارعين من التحكم الجيد بتوزيع المياه

لحج / عادل محمد قائد:

نفذ في محافظة لحج اليوم التدريبي للمزارعين المنتسبين لجمعيات مستخدمي المياه الذي ينفذه مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة والوحدة الحقلية.

وقد شهدت لحج بمناسبة هذا اليوم نزولاً ميدانياً لعدد من المزارع في مديرية تبن.

ويهدف اليوم التدريبي إلى زيادة معارف ومهارات المشاركين في مجال الاحتياجات في مجال الري للمحاصيل الزراعية ومواعيده بالإضافة إلى تعريف المزارعين بمقدار الموفورات المائية المحققة والفوائد المالية الأخرى نتيجة تنفيذ انظمة الري المحسنة.

وأفاد الأخ المهندس أحمد سعيد حبشان أخصاصي أرشاد بالوحدة الحقلية في لحج في تصريح أدلى به لـ(١٤ أكتوبر) بأنه قد تم تعريف المشاركين بأهمية الري بالانابيب البلاستيكية ومقارنتها باستخدام القنوات الترابية والفوائد التي تعود على المزارع لاستخدام التقنيات .. وقال إن الدورة تشمل توفير المياه وكمية الوقود وتوفير العمالة وزيادة كفاءة الري ورفع انتاجية الأراضي وزيادة المساحة المزروعة بالغاء القنوات الترابية والتحكم الجيد في توزيع المياه.

وكان المشاركون في اليوم التدريبي أعربوا عن ارتياحهم لنتائج هذا اليوم .. وأكدوا في تصريحات أدلوا بها لـ(١٤ أكتوبر) انهم قد تعرفوا من خلاله على الكثير من الأمور وأنهم خرجوا منه بفوائد عديدة .. وأنهم عازمون على تنفيذها في الواقع وعلى أراضيهم الزراعية .. وعبروا عن شكرهم للوحدة الحقلية لتنفيذها هذا اليوم.

تدشين الملتقى الكشفي لقيادة المراكز الكشفية في ريمة وأبين

ريمة وزنجبار / خالد صالح الجماعي وسالم حيدرة:

شهدت محافظة ريمة حفل تدشين الملتقى الكشفي لقادات مراكز الكشافة بالمحافظة حضره أحمد مساعد حسين محافظ المحافظة يرافقه الأخ / عبده بعاس الوكيل المساعد ومدراء المكاتب التنفيذية في المحافظة .

وفي حفل التدشين دعا الأخ / أحمد مساعد حسين الشباب إلى الالتحاق في مثل هذه المراكز الكشفية .

وقال إن المراكز الكشفية معنية بتأهيل الشباب وإبعادهم عن الأفكار الضالة وتمكينهم من التعرف على مواهبهم وقدراتهم التي يمتلكونها .

وفي هذا الصدد وجه بالاهتمام الجاد بمثل هذه المراكز – المفيد ذكره أن مدة هذه المراكز اثنا عشر يوماً وعدد المشاركين فيها ١٠٠ مشارك وكان الملتقى الكشفي للكشافة المتقدم والجوالة بمدرسة ٢٢ مايو في مدينة زنجبار محافظة أبين قد افتتح صباح أمس الأول بمشاركة مائة كشافة من عموم مديريات المحافظة يتلقون فيها العديد من المحاضرات الدينية والاجتماعية والثقافية وعدداً من المفاهيم التي تهم العمل الكشفي وتطويره والاستعداد للمشاركة في إنجاح المراكز الصيفية لهذا العام بالمحافظة .

حضر الافتتاح الأخ حسين محمد البهام مدير عام مكتب الشباب والرياضة رئيس المفوضية في أبين وحمدي بلعيدي نائب المفوض سكرتير مفوضية الكشافة في أبين.

مطلع أغسطس القادم

بدء فعاليات مهرجان عدن السياحي 2007

عدن/سبأ:

تنطلق مطلع أغسطس القادم بمحافظة عدن فعاليات مهرجان عدن السياحي ٢٠٠٧م، متضمنا العديد من الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية والترفيهيه.

ويهدف المهرجان الذي تنظمه مؤسسة ستار الدولية بالتعاون والتنسيق مع مكتب محافظة عدن والجهات ذات العلاقة على مدى شهر إلى إظهار المعالم التاريخية والأثرية للمحافظة وإبراز الموروث الثقافي لليمن عموما.

وتشتمل فعاليات المهرجان على إقامة المسابقات الثقافية والعروض المسرحية الكوميدية التي تتناول القضايا الاجتماعية والسكانية والبيئية، وكذا تنظيم الأمسيات الشعرية والندوات العلمية والمسابقات الفنية، وكذا عدد من الألعاب الرياضية كالسباحة وكرة القدم الألعاب النارية وسباق السيارات والدراجات النارية والهوائية.

ويتضمن المهرجان إقامة مطاعم خيرية يعود ربحها للاماكن والتجمعات الخيرية وجمع التبرعات لصالح مرضى السرطان ومسابقات الأطباق الغذائية وإقامة رحلات بحريه للعائلات الفائزة.

وأوضح مدير عام مؤسسة ستار الدولية يسري سالم ان فعاليات المهرجان ستقام في المواقع والمناطق السياحية والأسواق التجارية والمتاحف التراثية والمنشآت السياحية وعلى ملعب ٢٢مايو بالشيخ عثمان.. منوها بان المؤسسة ارتأت تنظيم هذا المهرجان الترفيهي السياحي سنويا ليضاهي في تنظيمه وإعداده تلك المهرجانات الكبرى التي تقام في دول الجوار.

وأوضح ان هذا المهرجان سيساعد على جذب السياح وتنشيط السياحة الداخلية ويساهم في عرض فرص الاستثمار في عدن في مختلف المجالات وبالذات في المجال السياحي.

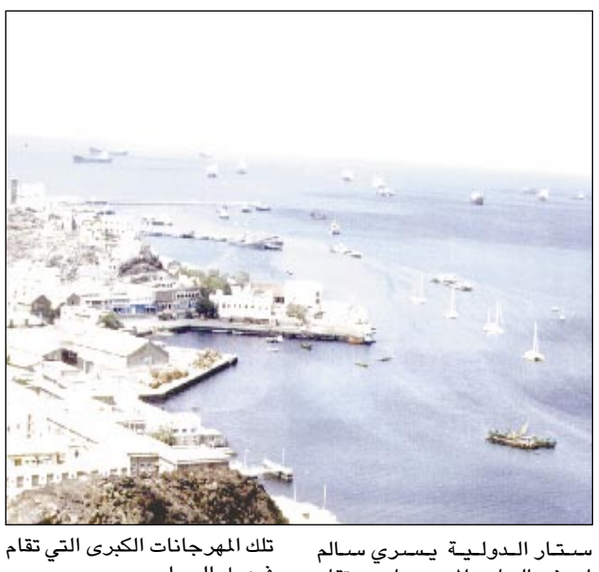

مدير فرع البنك اليمني للإنشاء والتعمير بالمحويت لـ(14 أكتوبر):

افتتاح الفرع شكل رافداً رئيسياً لنجاح السياسة النقدية ونشر الوعي المصرفي في المحافظة

المحويت / عادل محمد الحفاشي:

بلغت نسبة النمو في القروض والسلف المقدمة من بنك الانشاء والتعمير فرع المحويت خلال العام ٢٠٠٧م ٢٨٨٪ .. فيما حقق الفرع نموا في ايرادات بلغت نسبتها ٢١٥٪، و٦٪ في الودائع.

ذكر ذلك لـ (١٤ اكتوبر) الاخ عبدالله السبيع مدير عام فرع البنك .. مشيرا الى ان افتتاح الفرع بالمحويت عام ١٩٨٧ شكل رافدا رئيسيا لترسيخ نجاح السياسة النقدية ونشر الوعي المصرفي في المحافظة.

واكد ان الفرع يقدم خدمات متميزة رغم محدودية النشاط التجاري والخدمات في المحافظة.. موضحا بان بنك الانشاء والتعمير حقق نموا في الموجودات بشكل مضطرد وارباحاً ممتازة على مستوى القطاع المصرفي .. حيث بلغ صافي الربح ١ر٩٧٧ مليار ريالاً خلال العام الماضي ٢٠٠٦م .. مؤكدا ان البنك من افضل البنوك في الشرق الاوسط من حيث كفاءة رأس المال.